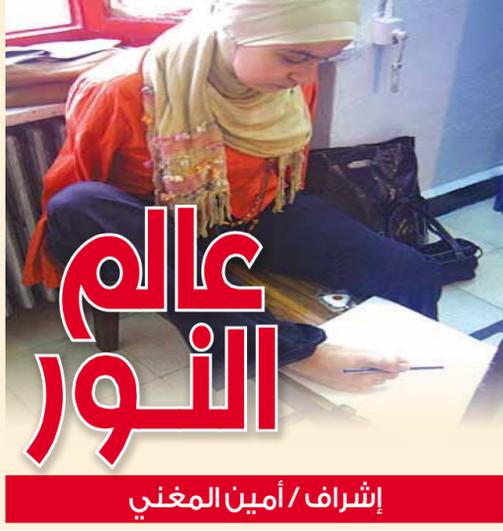


للمصابين بعمى الألوان.. عين إلكترونية تسمعكم صوت الألوان

■ واشنطن / متابعات،
ولد نيل هاريسون مصاباً بعمى الألوان، ولكن في عام 2004م بدأ باستخدام عين إلكترونية تعمل على تحويل اللون إلى صوت. فهذه العين الإلكترونية تحس الألوان وتقريب تردد اللون أمامه، وترسله إلى رقاقة مثبتة خلف رأسه، ليتمكن من سماع اللون من خلال خاصية التوصيل عبر العظام.
قد نستغرب عند سماع أن للألوان أصواتاً ولكن يبدو أن هاريسون يتحدث بقناعة تامة نتيجة تجربته الخاصة الناجحة. فيقول هاريسون: «يقبس هذا المجلس الألوان أمامي، ويرسل ترددها إلى رقاقة في الخلف ليحولها إلى تردد صوتي، وبالتالي يمكنني الاستماع إلى عدة ألوان من حولي».



إشراف / أمين المغني



أجرى اللقاء / أيمن عصام سعيد

كل الأديان السماوية وكل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية

تفرض علينا تقديم الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة كونها

مسؤولية مجتمعية قبل أن تكون مسؤولية فردية وإعطائهم حقهم

الطبيعي وبما أن «الحقوق لا تعطى وإنما تنتزع وتعطى لأصحابها»

علينا أن نمد لهم يد العون ونشركهم معنا في حياتنا المجتمعية ليكونوا

رافداً من روافد التنمية لا عالة على المجتمع.

وفي هذا الصدد التقينا بالأخت رجاء عبد الله أحمد المصعبي رئيسة

مؤسسة المرأة العربية لحقوق الإنسان خبيرة في حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة السكرتير الوطني لمنظمة التأهيل الدولي سفيرة سفراء

النوايا الحسنة وخرجنا بالحصول على التالي:

رئيسة مؤسسة المرأة العربية لحقوق الإنسان في حديث خاص لصحيفة 14 أكتوبر:

اليمن من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2007م

التخاطب.

مراعاة توعية الطلاب في التعليم العام بأهمية العاق ودوره في المجتمع عن طريق تضمينه مقررات التعليم. تدريب المربين والمعلمين على كيفية تنفيذ البرامج التربوية والمهنية والإعلامية. وفي الفصل السابع من القانون هناك أحكام ختامية تنص المادة (32) على أن كل من يخالف أحكام القانون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين (24، 19) من القانون. القانون واضح إلا إن كل الوزارات قد اتصلت عن أداء رسالتها الإنسانية باتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة فكيف ستمتع المنظمات غير الحكومية إذا اتصلت الحكومة نفسها من خلال وزاراتها وعلينا أن نعمل على رعاية هذه الهبة من أجل بناء يمن جديد تكون فيه كل الحقوق والواجبات متساوية ومواطنة متساوية للتهوض بالتنمية في بلدنا.

علاقاتنا مع مؤسسات الدولة

وأشارت المصعبي إلى أن هناك تواصل مع جميع مؤسسات الدولة حيث أن لدينا برنامجاً (ورشة) سوف ينفذ في شهر مارس 2013م خاصاً لكل الجهات التي لها علاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتهدف هذه الورشة إلى رفع الوعي لتمكين كل وزارة من أداء رسالتها تجاه المعاقين. لأنه إذا أدى كل فرد من المجتمع دورة الإسباب الأطفال ذات الإعاقة حقهم الطبيعي في الحصول على التعليم لأصبح وضع مجتمعنا مثل اليابان لا يفرق ما بين الأشخاص حتى الأحزاب السياسية يجب أن توقف صراعاتها لكي تؤدي دورها بالشكل الصحيح لأن صراعاتهم تؤدي إلى تقاوم نسبة الإعاقة في اليمن، ونحن نعمل أيضاً على تمكين المعاقين سياسياً في المستقبل القريب وهناك خطط وبرامج وجاهات داعمة لنا لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

التواصل مع الجمعيات

واستطردت قائلة: هناك تواصل مع جميع الجمعيات العاملة في اليمن حيث وصل عدد الجمعيات العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة إلى (140) جمعية وأن مهامنا في المؤسسة لا تقتصر على الأشخاص ذوي الإعاقة بل أنه جزء من عملنا حيث أن عملنا متنوع في مجال حقوق الإنسان حتى لا تهان كرامته، وقد شكلنا في صنعاء وعدن لجنة لمناصرة الأطفال ذوي الإعاقة في اليمن وأرجو أن نعملها على يقينة المحافظات اليمنية خلال جولاتي السبع لتشكيل لجان مناصرة للأطفال لتتكون داعمة لهم في ممارسة حقهم في التعليم المجاني.

قانون المعاقين

قرار مجلس الوزراء رقم (284) لسنة 2002م، بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (61) لسنة 1999م، بشأن رعاية وتأهيل المعاقين، تنص المادة رقم (25) على أن تقوم الجهات ذات العلاقة برعاية المعاقين وتأهيلهم بتخصيص الدعم المادي والفني. والمادة (27) تنص على أن تقوم الوزارة بمتابعة الجهات ذات العلاقة برعاية المعاقين وتأهيلهم وتنفيذ ما يأتي: تقديم الرعاية الطبية المجانية للمعاقين تدريب العاملين في مجال رعاية الصم والبكم على استخدام وسائل



وتنصل الجهات عن مسؤوليتها أثر على دخل الصندوق ولأن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة قد ارتفع خلال الأعوام الأخيرة فقد أثر كل هذا على الصندوق مالياً بشكل واضح لأنه لا يستطيع وحده أن يغطي كل نفقات المعاقين في ظل تنصل كل الجهات الداعمة عن تقديم الدعم لهم.

المنظمات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة

وأوضحت الأخت رجاء مصعبي أن عدد المنظمات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة محدود جداً فهي لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، إلا أن المنظمات التي كانت توجه دعمها للأشخاص ذوي الإعاقة مثل منظمة أوكسفام ومنظمة أدرا

ومنظمة هندي بكر انترناشنال البلجيكية ومنظمة رعاية الأطفال كل هذه المنظمات كانت تقدم لهم الدعم في اليمن إلا أنهم غيروا سياستهم في تقديم الدعم وأصبح لهم أنشطة أخرى وأحب

جميع الجهات

تتصلت من مهامها

تجاه الأشخاص ذوي

الإعاقة وكل المنظمات

الداعمة للمعاقين

غيرت سياستها

وأوضحت أن مسؤوليتها ومسؤولية مؤسساتها تتجه نحو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونشر التوعية للتعريف بحقوق الفرد لتكون الحقوق متساوية بين أفراد المجتمع الواحد سواء كانوا ذوي إعاقة أم طبيعيين. مؤكدة أن نشر هذه الثقافة بين أوساط أفراد المجتمع مسؤولية مجتمعية، وللإعلام بجميع وسائله وخطابه

المساجد دور في نشر التوعية بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة ومنها حقهم في الحصول على التعليم منذ المراحل المبكرة حتى يكونوا رافداً من روافد التنمية المجتمعية لا عالة على المجتمع. وتعتبر جميع الجهات سواء أكانت حكومية أو خاصة معنية بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة في تقديم الدعم لهم سواء كان مادياً أو معنوياً ومنحهم حقهم الطبيعي ليكونوا قوة فاعلة لبناء وطننا الحبيب.

حقوق الإنسان

وقد استهلكت حديثها قائلة: أن مشروعنا يسمى تحت حقوق متساوي لنشر ثقافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وخاصة أن اليمن تعد من أول الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2007م، والمشروع يحتوي على العديد من الأنشطة، وقد نفذنا دورة تدريبية في محافظة عدن بحضور مكتب التربية استهدفت فيها أولياء أمور الطلبة ذوي الإعاقة ومجالس الآباء في المدارس من أجل نشر ثقافة الحقوق المتساوية ما بين الأطفال ذوي الإعاقة وأطفال المدارس من أجل إشراكهم بالمستقبل القريب معهم. وأضاف: نحن ماضون في مشروعنا ووضعنا خطاً تستهدف فيها الكثير من فئات المجتمع وتستهدف المعاقين أنفسهم لتمكينهم سياسياً وتستهدف أيضاً الأطفال في المدارس للتعرّف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونستهدف حالياً أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة ومجالس الآباء والأمهات في المدارس لأنهم هم الأقرب إلى الأطفال لمساعدتهم في ممارسة حقهم الطبيعي في الحصول على التعليم المجاني المكفول لهم، وهذا المشروع ممتد على سبع سلسلات من الدورات التدريبية ابتداءً من عدن وتغز ثم أب وحضرموت الساحل والوادي والحديدة ونختتمها بصنعاء.

الإحصائيات غير دقيقة

وقالت مع الأسف لا توجد إحصائيات دقيقة في اليمن ففي عام 2004م بعد إجراء التعداد السكاني بلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة آنذاك (3،4) ويعدّها تقريبا بسنة أشهر قام الصندوق الاجتماعي بعمل مسح ميداني ورفق تقريره عن نسبة الإعاقة في اليمن (6،17) ونعتبر من الدول التي فيها نسبة الإعاقة مرتفعة جداً لأن أسباب الإعاقة مرتفعة منها اقتناء الأسلحة وقلة الوعي والنزواج المبكر والإنجاب المبكر وزواج الأقارب وانتشار الألفام والقنابل غير المتفجرة بسبب الحروب وقلة الرعاية الصحية. الخ.

دعم الصندوق

واستطردت في حديثها: أما بخصوص الصندوق فأنا قبل أن أحضر إلى عدن جلست مع الأخوة في الصندوق وتطرقتنا في حديثنا إلى نواح شتى منها ننص الأدوية وقد كان تعليقهم أن الصندوق عاجز تماماً عن تلبية كل المتطلبات وكل ذلك بسبب نقص الدعم لأن كثيراً من الجهات تتصلت عن مهامها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، فمثلاً وزارة التربية والتعليم يفترض أن تقدم التعليم مجاناً في المدارس الحكومية والتزام المدارس الخاصة بتخفيض الالتزامات المالية إلى 50% للطفل المعاق إلا أن الوزارة تتصلت من مهمتها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وأيضاً وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة وغيرها اتصلوا عن مهمتهم تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أصبح الصندوق يدفع لوزارة الصحة سنوياً (50) مليون ريال من أجل أطراف وأجهزة تعويضية للمعاقين.



تأمل

همسة أخوية

دائماً أجعل يدك في يد أخيك المعاق ولا تبتعد عنه مهما كانت الظروف...
ودائماً أجعل ما بينك وبين أخيك حوارات ونقاشات جادة لتوسع ما بينكما من روابط قوية...
وتذكر أن أخاك قد شاركك في بطن أمك تسعة شهور...
وأن الأخ لا يشعر بطعم الأخوة إلا إذا فقدته وذهب تحت التراب..

نصيحة

التقليل من إحساس الطفل المعاق بالنقص

يمكن ذلك عندما تقوم الأم بمحاولة إفهامه أن الله خلق في كل إنسان جوانب قوة وجوانب نقص، وأن جوانب النقص قد تكون ظاهرة عند بعض الناس بشكل أوضح من غيرهم، وأن الإنسان الناجح هو الذي يركز على ما منحه الله من جوانب قوة، فيحمد الله عليها أولاً ثم يحاول استغلالها وتفعيلها بحيث تطفى على جوانب النقص لديه. وأن تعمل الأم على مساعدة الطفل على تحقيق عدد من الإنجازات التي يفخر بها وتجعله يشعر بأنه عضو نافع ومهم في المجتمع.